محضر الاجتماع ٤٤ لاجتماع الجمعية العمومية العادية للمساهمين للمجموعة العربية للتأمين (ش.م.ب.) (("أريج")
المنعقد بتاريخ ٢٨ مارس ٢٠٢٤ في الساعة الحادية عشر والنصف صباحاً
مبنى أريج، المنطقة الدبلوماسية، المنامة – مملكة البحرين

عقدت الجمعية العمومية العادية لمساهمي المجموعة العربية للتأمين (ش.م.ب.) ("أريج"/"الشركة") إجتماعها بتاريخ ٢٨ مارس ٢٠٢٤ بدعوة من رئيس مجلس الإدارة. ترأس الجمعية السيد سعيد محمد البحار، حيث أفاد بتعيين السادة شركة كفين تكنولوجيز ذ.م.م. كمسجلي الأسهم وجامعي الأصوات للإجتماع، حيث بلغ حضور المساهمين بالأصالة والوكالة ما مجموعه ١٦١,٢٤٧,٣٥١ سهم أي ما يمثل نسبة ٨١,٣٩٪ من أسهم الشركة في الإجتماع، والتي شكلت نصاباً قانونياً بما يتوافق مع قانون الشركات التجارية البحريني والنظام الأساسي للشركة.

وقد حضر الاجتماع أعضاء مجلس الإدارة التالية أسماؤهم:

رئيس مجلس الإدارة	السيد سعيد محمد البحار
نائب رئيس مجلس الإدارة	السيد أحمد عمر الكربي
عضو مجلس الإدارة	السيد محمد أحمد الكربي
عضو مجلس الإدارة	السيد عبالرحمن محمد الباكر

وحضر الإجتماع الممثلون عن الجهات الرقابية ومدققو الحسابات ومسجلو الأسهم المساندون والمستشاريون القانونيون التالية أسماؤهم:

السيد علي العلوي	وزارة الصناعة والتجارة – إدارة شؤون الشركات
السيدة إلهام طالب	مصرف البحرين المركزي – إدارة مراقبة التأمين
السيد محمد شمسي	مصرف البحرين المركزي – إدارة مراقبة التأمين
السيد يوسف المرباطي	مصرف البحرين المركزي – إدارة مراقبة التأمين
السيد علي هارون	مصرف البحرين المركزي – إدارة أسواق المال
السيدة مريم المحروس	مصرف البحرين المركزي – إدارة أسواق المال
السيد سنان الشروقي	بورصة البحرين – قسم الادراج
السيد محمد الأسود	شركة كفين تكنولوجيز ذ.م.م. (مسجلي الأسهم المساندين)
السيد هاني الشيخ	شركة كفين تكنولوجيز ذ.م.م. (مسجلي الأسهم المساندين)
السيد جعفر القبيطي	كي.بي.إم.جي فخرو ذ.م.م.
السيد عبدالله غزوان	كي.بي.إم.جي فخرو ذ.م.م.
السيدة فاطمة العلي	حسن رضي ومشاركوه المستشار القانوني
السيدة نوره جناحي	حسن رضي ومشاركوه المستشار القانوني
السيد جعفر محمد	حسن رضي ومشاركوه المستشار القانوني

كما حضر الإجتماع أيضاً ممثلو الإدارة التنفيذية للشركة التالية أسماؤهم:

السيد ساميول فيرقيس	الرئيس التنفيذي المكلف
السيد عبدالرضا عبدالحميد	أمين سر الاجتماع

بداية قام رئيس مجلس الإدارة بتكليف السيد عبدالرضا عبدالحميد ليكون أمين السر لهذا الإجتماع.

وفي المستهل، قام رئيس مجلس الإدارة نيابة عن أعضاء المجلس بالترحيب بالحضور بما فيهم ممثلي وزارة الصناعة والتجارة، ومصرف البحرين المركزي، وبورصة البحرين، ومدققي الحسابات الخارجيين، والمستشارين القانونيين.

قام السيد الرئيس بعرض جدول الأعمال والذي تم توزيعه على المساهمين متضمناً (٢٠) بنداً.

أفاد السيد علي العلوي أنه طبقاً للمادة ٢٠٥ من قانون الشركات التجارية البحريني، فإنه يود التنويه بأنه لا يجوز لأعضاء مجلس الإدارة الاشتراك في التصويت على قرارات الجمعية العامة في شأن تحديد رواتبهم ومكافآتهم أو إبراء ذمتهم أو إخلاء مسئوليتهم عن الإدارة.

بند جدول الأعمال رقم ١: قراءة محضر إجتماع الجمعية العامة السابق المنعقد بتاريخ ٢٩ مارس ٢٠٢٣ والمصادقة عليه.

أفاد السيد الرئيس بأن المحضر قد تم نشره على الصفحة الإلكترونية لكل من الشركة ولبورصة البحرين بما لا تستدعي قرائته وطلب السيد الرئيس من الحضور إبداء أي ملاحظات على المحضر إن وجدت.

القرار: نظراً لنتيجة التصويت للمساهمين الحاضرين فقد تمت الموافقة بالاجماع على محضر إجتماع الجمعية العامة السابق المنعقد بتاريخ ٢٩ مارس ٢٠٢٣.

بند جدول الأعمال رقم ٢: مناقشة تقرير مجلس الإدارة عن أعمال الشركة للسنة المالية المنتهية في ٢٠٢٣/١٢/٣١ والمصادقة عليه.

قام السيد الرئيس بقراءة تقرير مجلس الإدارة والذي تم نشره على الصفحة الإلكترونية لكل من الشركة وبورصة البحرين وطلب من الحضور إبداء أي ملاحظات على التقرير إن وجدت.

أفاد السيد حسام الدين حافظ الذي يمثل مجموعة من المساهمين أنه وفقاً للصفحة ٥٣ من التقرير السنوي للعام ٢٠٢٣، قرر المساهمون بناء على الجمعية العمومية غير العادية وقف أعمال التأمين وبيع الشركة أو المحفظة، سوف نصل إلى أربع سنوات منذ صدور ذلك القرار ومازالت المحفظة لم تباع مع تكبد الشركة لمصاريف تشغيلية مستمرة، وعليه نطلب من مجلس الإدارة التسريع في عملية تصفية محفظة التأمين والعمل على تخفيض رأس المال ورد كل او جزء من الأموال للمساهمين حيث أن المبالغ مشغلة كإيداعات في البنوك و / او في السندات بعد قرارنا بإيقاف أعمال الإكتتاب.

وكان رد السيد الرئيس، أن هذه أموالكم و أنتم من تقررون الطريقة والكيفية التي ترونها مناسبة لرد الأموال ونحن في المجلس سوف ننفذ قراراتكم. وللعلم بعد وقف اكتتاب أعمال إعادة التأمين، نزلت المخصصات من ٦٣٤ مليون دولار أمريكي عام ٢٠١٩ إلى ٩٧ مليون دولار أمريكي بنهاية عام ٢٠٢٣. بالإضافة إلى تخفيض التكاليف. وأضاف أنه كانت هناك محاولات بيع الشركة بالكامل ولكن لم يحصل مجلس الإدارة على عرض بسعر مناسب من مشترٍ جاد. وكنا بصدد تعيين وسيط لبيع المحفظة التأمينية في حين جاءنا نفس المستثمر تحت اسم جديد مما أدى إلى وقف عملية بيع المحفظة إلى بعد الانتهاء من مدة العرض المحتمل وذلك وفقاً لتعليمات مصرف البحرين المركزي، وقد تعيين وسيط ليقوم بعملية بيع المحفظة التأمينية.

السيد دانيال فريفلد ممثل شركة الخليج للتأمين المحدودة، نوه بمخالفة مجلس الإدارة للمادة ١,١,١٧ من المجلد رقم ٣ من مجلد التوجيهات لمصرف البحرين المركزي، حيث أن التقرير السنوي يجب أن يشتمل على مجموع عدد الأسهم التي يمتلكها كل عضو من أعضاء مجلس إدارة الشركة، ونعتقد بأنه لم يتم الإفصاح عن الأسهم المملوكة للسيد محمد الكربي وأنه يعتبر مساهم مسيطر، وأشار أيضاً إلى أنه لم يقم بتقديم الاستمارة رقم ٢ الخاصة بالمساهم المسيطر. وكان الرد من قبل أمين سر الإجتماع مشيراً إلى أنه تم التصريح بذلك وفقاً للتوضيح رقم ١٨ في الصفحة رقم ٧٠ من التقرير السنوي لعام ٢٠٢٣ والمدقق من قبل المدققين الخارجيين مبينا تملك السيد أحمد الكربي لنسبة ٩,٩٪ من أسهم الشركة، وأنه تم تقديم الأستمارة رقم ٢ الخاصة بالسيد أحمد الكربي إلى مصرف البحرين المركزي.

أفاد المساهم السيد ابراهيم العامري أنه وفقا للتقرير السنوي الصادر فإن ارتفاع قيمة السهم يُعد أداء استثنائياً للمجلس ، وقدم استفساراً عن سبب عدم توزيع أرباح أكبر على المساهمين خاصة وأن الشركة في طور التصفية، وكان رد السيد الرئيس أنه توجد طريقتين لرد الأموال للمساهمين ، إما عن طريق توزيع الأرباح أو تخفيض رأس المال وهذا يرجع للمساهمين.

أفاد السيد عبداللطيف الريس ممثلا عن مجموعة من المساهمين، أنه وفقا لما صرحتم به أن الشركة بصدد تعيين وسيط عالمي لبيع المحفظة التأمينية، طلب من الرئيس أن يبين حجم المحفظة التأمينية للشركة والتي ستكون معروضة للبيع. أفاد السيد الرئيس أن قيمة المحفظه تقدر بحوالي ٩٧ مليون دولار أمريكي ورد الأموال للمساهمين .

وأضاف السيد عبداللطيف الريس أنه بعد أربع سنوات من التوقف من أعمال التأمين، فإني أعتقد أن حجم هذه المحفظة لا يعد مغري لأي معيد تأمين عالمي أو محلي، وعليه فإنه لا يستدعي تعيين وسيط لبيع المحفظة حيث أن هذا الاجراء من شأنه أن يستغرق وقتاً طويلاً ثم بعد مرور عامين يفيدنا مجلس الإدارة أن السعر كان غير مجدٍ فلم تتم عملية البيع. فهذا سيؤدي إلى استنزاف أصول الشركة وتقليل حقوق المساهمين، وعليه فإنه يلزم العمل على الخطوة الطبيعية لشركة توقفت عن الاكتتاب لمدة أربع سنوات وهي تصفية المحفظة التأمينية وليس البحث عن مشترٍ للمحفظة ورد الأموال للمساهمين.

رد السيد الرئيس للملاحظة المقدمة بأن هذه أموالكم ولكم الحق في تقرير مصيرها والمطالبة بردها، وأن قيمة المحفظة كانت في السابق ٦٤٣ مليون دولار أمريكي في نهاية ٢٠١٩ ووصلت إلى ٩٧ مليون دولار أمريكي بنهاية ٢٠٢٣. وقد اقترح السيد عبداللطيف الريس بأن يتم وضع جدول زمني من ٣ أو ٦ أشهر لاتمام عملية البيع من قبل الوسيط والمضي قدماً في تصفية المحفظ التأمينية ورد الأموال للمساهمين. وكان رد السيد الرئيس أن المجلس سيعمل على انهاء البوالص عن طريق الوسيط إن أمكن قبل نهاية العام وسيتم الإفصاح الدوري عن مستجدات بيع المحفظة خطوط بخطوة.

أشار السيد أحمد الحراري ممثل مصرف ليبيا المركزي الذي يملك نسبة ١٤,٥٪ من أسهم الشركة إلى أنه كان حاضرا في اجتماع الجمعية في العام ٢٠١٩، ونحن نتطلع إلى جدية الإجراءات والتصفية وخاصة في الوضع الحالي للشركة والذي يعتبر جيد وفقا للتقارير المالية مع الأخذ بعين الاعتبار التضخم والاقتصاد العالمي وأننا ننتظر من مجلس الادارة أن يقوم بالاجراءات التنفيذية وأخذ القرارات اللازمة لوضع التصفية ومنها: خطة دقيقة وواضحة لرد جزء كبير من رأس المال للمساهمين، وخارطة طريق واضحة ومحددة حيال التخلص من محفظة إعادة التأمين وعرض مقترح تصفية الشركة والمدة الزمنية اللازمة لذلك.
شكر السيد الرئيس المساهم وطلب من أمين سر الإجتماع تدوين الملاحظات لتكون ضمن خطة عمل مجلس الإدارة.

القرار: نظراً لنتيجة التصويت للمساهمين الحاضرين فقد تمت الموافقة بالاجماع على تقرير مجلس الإدارة عن أعمال الشركة للسنة المالية المنتهية في ٢٠٢٣/١٢/٣١ والعمل على وضع خطة حيال مطالبات المساهمين.

بند جدول الأعمال رقم ٣: الإستماع إلى تقرير مدققي الحسابات الخارجيين عن البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣.

قام السيد جعفر القبيطي من شركة كي بي إم جي فخرو ذ.م.م. بقراءة التقرير وبين بأن التدقيق قد تم وفقا للمعايير الدولية وأن التقرير جاء سليماً ومن دون أية تحفظات.

ولم يبد السادة المساهمين أي تحفظ أو استفسار بشأن ذلك، بإستثناء السيد دانيال فريفلد ممثل شركة الخليج للتأمين المحدودة حيث أفاد أن التقرير لم يشمل التصريح بشأن ملكية الأسهم لأحد أعضاء مجلس الإدارة.

بند جدول الأعمال رقم ٤: مناقشة البيانات المالية الموحدة المدققة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ والمصادقة عليها.

أشار السيد الرئيس أن الشركة سجلت صافي ربح موحد قدره ١٤ مليون دولار أمريكي إلى مساهمي الشركة ومخصصات فنية بقيمة ٩٧ مليون دولار أمريكي، وطلب من الحضور إبداء أي ملاحظات على هذا البند إن وجدت.

أفاد السيد أشرف عبدالرزاق ممثل شركة ترست العالمية للتأمين وإعادة التأمين، انه وفقا للبيانات المالية، ووفقاً لما تم الاشارة اليه من قبل المدقق فيما يخص القيمة الدفترية للاستثمار في الصفحة ٧٩ من التقرير المالي كما هو مذكور "قد يكون المبلغ الذي سوف يتحقق من قبل المجموعة عند التخلص من استثماراتها مختلف كثيرا عن القيمة التي سيتم تسجيلها في البيانات المالية وقد يكون الفرق جوهري"، وأن المدقق لم يوضح في التقرير ما هي طبيعة تلك الفروق، وهل هذا بسبب عدم كفاية البيانات؟

رد السيد جعفر بأن التقييم موجود وهذا يخص تحليل الاستثمارات غير المدرجة حيث تشمل الكثير من الفرضيات للتوصل إلى النتيجة وهو أمر تقديري، وهذا لا يعني وجود فرق ولكن فقط احتمالية وجود فرق.

طلب السيد حسام الدين حافظ من المدققين توضيح قيمة الاستثمارات غير المدرجة، وكان رد السيد جعفر بأن مجموع الأرصدة هو تقريباً مليونين وخمسمائة ألف دولار أمريكي فقط وفقا للإفصاح رقم ٣٢.

أفاد السيد حسام الدين حافظ بانه وفقا للصفحة رقم ١٧ من التقرير المالي السنوي، والذي يبين وجود مبلغ زائد بمقدار ٩١ ضعف المبلغ المطلوب وعليه أضم صوتي للمساهم الذي أبدى اقتراح تخفيض رأس المال وتأييدي لكل من سبقني في التحدث حول رد جزء كبير من الأموال للمساهمين ووضع خارطة طريق لتصفية محفظة الشركة ثم يتبعها تصفية الشركة بقرار من جمعية عمومية غير عادية

القرار: نظراً لنتيجة التصويت للمساهمين الحاضرين فقد تمت الموافقة بالإجماع على البيانات المالية الموحدة المدققة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

بند جدول الأعمال رقم ٥: مناقشة واعتماد التخصيصات التالية:

أ. تحويل مبلغ ١,٣٩٧,٧٥٧ دولار أمريكي من صافي ربح السنة الحالية إلى الإحتياطي القانوني.
ب. توزيع أرباح نقدية على المساهمين قدرها ٠,٢٠ دولار أمريكي للسهم الواحد أو ٢٠٪ من رأس المال المدفوع صافي من أسهم الخزينة، والبالغة ٣٩,٦٢٢,٩٧٦ دولار أمريكي للسنة المالية المنتهية في ٢٠٢٣/١٢/٣١ بعد موافقة مصرف البحرين المركزي وذلك وفقاً للآتي:

الحدث	التاريخ
تاريخ اجتماع الجمعية العامة (تاريخ موافقة المساهمين)	٢٨ مارس ٢٠٢٤
آخر يوم تداول لاستحقاق الأرباح (آخر يوم تداول لاستحقاق الأرباح، ليتم تقييد اسم المساهم في سجل الأسهم يوم الاستحقاق)	٣١ مارس ٢٠٢٤
تاريخ تداول السهم بدون استحقاق (أول يوم تداول بدون استحقاق للأرباح)	١ أبريل ٢٠٢٤
يوم الاستحقاق (المساهمون المقيد أسمائهم في سجل الأسهم في هذا التاريخ لهم الحق في الحصول على الأرباح)	٢ أبريل ٢٠٢٤
يوم الدفع (اليوم الذي سيتم فيه توزيع الأرباح على المساهمين المستحقين)	١٥ أبريل ٢٠٢٤

طلب السيد الرئيس من الحضور إبداء أي ملاحظات على هذا البند إن وجدت.

طرح المساهم السيد ابراهيم العامري تساؤلاً عن سبب عدم اقتراح مجلس الإدارة بتوزيع أرباح أكبر، كما علّق السيد عباللطيف الريس بأن المبلغ المقترح صغير جداً وأن الشركة متخمة باموال وموجودات سائلة وطلب زيادة المبلغ إلى ٤٠ سنت وطلب طرح الموضوع لتصويت المساهمين. وكان رد السيد الرئيس أنه تم اقتراح هذا المبلغ من لتفادي الوصول إلى أرباحٍ مستبقاةٍ بقيمةٍ سالبة.

اعترض السيد دانيال فريفلد ممثل شركة الخليج للتأمين على المبلغ المقترح من قبل مجلس الإدارة وهو ٢٠٪ من رأس المال المدفوع.

أشار المساهم السيد أحمد عتيق، بأنه نطلب إصدار أسهم منحة للمساهمين، كان رد السيد نائب الرئيس أن الوقت غير مناسب لأسهم المنحة، فالشركة في وضع تصفية محفظتها ووقف أعمال التأمين حسب قرار الجمعية العمومية الغير عادية السابق.

القرار: نظراً لنتيجة التصويت للمساهمين الحاضرين فقد تمت الموافقة بالأغلبية الحاضرة مع اعتراض المساهم شركة الخليج للتأمين المحدودة على البند (ب) وعليه تم اعتماد التخصيصات التالية:

أ. تحويل مبلغ ١,٣٩٧,٧٥٧ دولار أمريكي من صافي ربح السنة الحالية إلى الإحتياطي القانوني.

ب. توزيع أرباح نقدية على المساهمين قدرها ٠,٢٠ دولار أمريكي للسهم الواحد أو ٢٠٪ من رأس المال المدفوع صافي من أسهم الخزينة، والبالغة ٣٩,٦٢٢,٩٧٦ دولار أمريكي للسنة المالية المنتهية في ٢٠٢٣/١٢/٣١ بعد موافقة مصرف البحرين المركزي.

بند جدول الأعمال رقم ٦: الموافقة على مقترح توزيع مكافأة لأعضاء مجلس الإدارة بمبلغ إجمالي قدره ٢٨٥,٠٠٠ دولار أمريكي للسنة المالية المنتهية في ٢٠٢٣/١٢/٣١.

قدم السيد دانيال فريفلد أعتراضه على مبلغ المكافأة

القرار: نظراً لنتيجة التصويت للمساهمين الحاضرين فقد تمت الموافقة بالأغلبية الحاضرة مع اعتراض المساهم شركة الخليج للتأمين المحدودة على مقترح توزيع مكافأة لأعضاء مجلس الإدارة بمبلغ إجمالي قدره ٢٨٥,٠٠٠ دولار أمريكي للسنة المالية المنتهية في ٢٠٢٣/١٢/٣١.

بند جدول الأعمال رقم ٧: مناقشة تقرير حوكمة الشركات لسنة ٢٠٢٣ وإلتزام الشركة بمتطلبات وزارة الصناعة والتجارة ومصرف البحرين المركزي والمصادقة عليه.

طلب السيد رئيس مجلس الإدارة من مسئول الامتثال التعليق على مدى إمتثال الشركة لقوانين حوكمة الشركات، وأفاد أمين سر الجمعية أن الشركة ملتزمة بقواعد حوكمة الشركات وفقاً لما تم تفصيله في تقرير حوكمة الشركات الذي تم نشره.

أشار السيد عبداللطيف الريس أن مجلس الإدارة اجتمع ١١ مرة وفقا للتقرير خلال العام ٢٠٢٣، وأن لجنة الترشيحات والمكافآت اجتمعت ٥ مرات، فهل الشركة تحت التصفية فعلاً تحتاج إلى عقد هذا العدد من الإجتماعات، خاصة أن جدول أعمال بعض الإجتماعات يحتوي على بندين فقط وهما إقرار المحضر السابق وبندٍ آخر، كما أن الفترة الزمنية بين إجتماعين لم تتجاوز الأسبوع حيث تم عقد أحد الاجتماعات بتاريخ ٥ سبتمبر وعقد اجتماع أخر بتاريخ ١٣ سبتمبر. وكان رد الرئيس أن معظم الاجتماعات تتجاوز المدة المقررة، وكانت هناك أمور كثيرة تطلبت عقد اجتماعات مجلس الادارة ومن ضمنها موضوع بيع الشركة، ثم تمت الاجتماعات بشأن العرض المقدم لشراء ١٠٪ من الأسهم وأيضا موضوع بيع محفظة التأمين. وأضاف السيد أمين السر بأن أهم أسباب زيادة عدد الإجتماعات وخاصة في الشهر الأخير من العام ٢٠٢٣ هو العرض الذي تم استلامها للاستحواذ على ١٠٪ من الأسهم من قبل مشترين محتملين والذي تطلب عقد عدد من الاجتماعات لمراجعة وإصدار الموافقات اللازمة.

قدم السيد دانيال فريفلد اعتراضه على هذا البند.

أفاد السيد أشرف عبالرزاق أنه يلزم تأجيل البت في البندين ٧ و ٩ من بنود جدول الأعمال إلى بعد النقاش والبت في البندين ١٢ إلى ١٩. وذلك بسبب تعلقهم بنفس الأمر، وقد تم تسجيل هذه الملاحظة.

القرار: نظراً لنتيجة التصويت للمساهمين الحاضرين فقد تمت الموافقة بالأغلبية الحاضرة مع اعتراض المساهم شركة الخليج للتأمين المحدودة وشركة ترست العالمية للتأمين وإعادة التأمين، على تقرير حوكمة الشركات لسنة ٢٠٢٣ والتزام الشركة بمتطلبات وزارة الصناعة والتجارة ومصرف البحرين المركزي.

بند جدول الأعمال رقم ٨: التبليغ عن العمليات التي جرت خلال السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٣/١٢/٣١ مع أي من الأطراف ذات العلاقة كما هو مبين في الإيضاح رقم (٣٤) من البيانات المالية وفقاً للمادة ١٨٩ من قانون الشركات التجارية البحريني.

أخذت الجمعية العامة العادية علما بالموضوع دون إبداء أي ملاحظات.

بند جدول الأعمال رقم ٩: إبراء ذمة السادة أعضاء مجلس الإدارة عن كل ما يتعلق بتصرفاتهم عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٣/١٢/٣١.

اعترض السيد أشرف عبالرزاق وطلب تأجيل البت في البندين ٧ و ٩ من بنود جدول الأعمال بعد البت في المواد ١٢ إلى ١٩.

قدم السيد دانيال فريفلد اعتراضه على إبراء ذمة مجلس الإدارة.

القرار: نظراً لنتيجة التصويت للمساهمين الحاضرين فقد تم الموافقة بالأغلبية الحاضرة مع اعتراض المساهمين شركة الخليج للتأمين المحدودة وشركة ترست العالمية للتأمين وإعادة التأمين على إبراء ذمة السادة أعضاء مجلس الإدارة عن كل ما يتعلق بتصرفاتهم عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٣/١٢/٣١.

بند جدول الأعمال رقم ١٠: تعيين أو إعادة تعيين مدققي الحسابات الخارجيين للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ بعد موافقة مصرف البحرين المركزي وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم.

طلب رئيس مجلس الإدارة من السادة المدققين الخارجيين، عدم المشاركة في هذا الجزء من الإجتماع.

أشار رئيس مجلس الإدارة إلى السادة المساهمين بأن مجلس الإدارة ووفقاً للتوصية المقدمة من لجنة التدقيق والمخاطر أوصى بتعيين السادة "بي دي أو" كمدققين خارجيين لحسابات الشركة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ شريطة موافقة مصرف البحرين المركزي وتخويل مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم. كما يوصي مجلس الإدارة أنه في حال عدم الحصول على الموافقة على تعيين السادة "بي دي أو" من قبل مصرف البحرين المركزي، فإن مجلس الإدارة يوصي بإعادة تعيين السادة "كي بي ام جي فخرو".

قدم السيد دانيال فريفلد إعتراضه على تعيين السادة "كي بي ام جي".

القرار: نظراً لنتيجة التصويت للمساهمين الحاضرين فقد تمت بالأغلبية (مع أعتراض المساهم شركة ترست العالمية للتأمين وإعادة التأمين) على تعيين السادة "بي دي أو" كمدققين خارجيين للشركة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ بعد موافقة مصرف البحرين المركزي وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم، كما تمت الموافقة بالأغلبية الحاضرة (مع اعتراض المساهم شركة الخليج للتأمين المحدودة) على أنه في حال عدم الحصول على موافقة المصرف على تعيين "بي دي أو"، فإنه سيتم إعادة تعيين السادة "كي بي أم جي"، بعد موافقة مصرف البحرين المركزي وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم.

بند جدول الأعمال رقم ١١: مناقشة تطورات وضع الشركة وإطلاع المساهمين بالتطورات المتعلقة ببيع أسهم أريج.

بيّن السيد الرئيس ما قام به مجلس الإدارة لبيع الشركة حيث استغرق الأمر وقتاً طويلاً، وأن الشركة حالياً في صدد بيع المحفظة التأمينية وقد تم تعيين وسيط لبيع محفظة إعادة التامين قبل يومين من إجتماعكم. ثم قدم السيد الرئيس للسادة المساهمين شرحاً لما تحقق خلال الفترة الماضية:

	الخمس سنوات الأولى ٢٠١٤ إلى ٢٠١٨ مليون دولار أمريكي	الخمس سنوات الثانية ٢٠١٩ إلى ٢٠٢٣ مليون دولار أمريكي
إجمالي خسائر/أرباح	٢٨ خسائر	٩٨ أرباح
الأرباح الموزعة	٢٠	٥٥
متوسط التكاليف التشغيلية	٢٦	١١
القيمة الدفترية	١٩٦ (٢٠١٨)	٢٩٥ (٢٠٢٣)
المخصصات	٦٣٤ (نهاية عام ٢٠١٩)	٩٧ (نهاية عام ٢٠٢٣)

أفاد السيد عبداللطيف الريس أن المقارنة ليست في محلها حيث أن الخمس سنوات الأولى كانت الشركة تعمل والخمس سنوات الأخيرة أوقفت الاكتتاب، وبالتالي لا يحق للمجلس نسب الفضل في ذلك لنفسه، فهذه الأرباح ناتجة إما عن الاستثمارات أو الاحتياطيات ولو ردت هذه الأموال للمساهمين لربما حققت عائد أعلى لهم. وكان رد السيد الرئيس أن الهدف من هذه المقارنة هو توضيح الوضع المالي للسادة المساهمين ونحن في المجلس نتبع استراتيجية متحفظة جداً في إستثمار أموال الشركة.

قدم السيد أحمد الكربي نائب رئيس مجلس مداخلة بأن الوضع الطبيعي أن تحقق الشركة الأرباح العاليه وهي تعمل وليس في وقت توقفها عن العمل. وكان رد السيد عبد اللطيف الريس أن الأرباح ناتجة عن الاستثمارات وان المجلس يعمل على المحفظة الاستثمارية للشركة فقط وتصرف إما على المصاريف التشغيلية أوالمطالبات. فالشركة خلال الخمس سنوات الأخيرة كان ممكن أن تغير الرخصة إلى شركة استثمار بدلاً من أعمال التأمين. وكان رد السيد الرئيس بأن الشركة لا تستطيع إلغاء الترخيص حيث أن الشركة مازالت قائمة ولديها محفظتها التأمينية.

أفاد السيد حسام أن المساهمين عانوا في السنوات السابقة فقد سجلت الشركة خسائر قدرها ٥٥ مليون دولار أمريكي حين كانت تعمل في سنة ٢٠١٨، وأن خطوة توقف الشركة عن أعمال التأمين كانت حكمة من الجمعية العمومية غير العادية لوقف الخسائر المستنزفة من أعمال التأمين.

بيّن السيد نائب الرئيس أن ماقدمه الرئيس من أرقام توضح وضع الشركة وأصبحت الشركة تحقق أرباح فنمت حقوق المساهمين حيث ارتفع سعر السهم من ٣٠ سنت إلى دولار تقريباً.

وكان رد السيد الرئيس بأن المجلس يتفهم أن الأرباح ناتجة عن العمليات الاستثمارية، وأنه يحق للمساهم أن يطلب من الشركة إرجاع الفائض من رأس المال بتخفيض رأس المال ليتمكن المساهم من الاستثمار فيه بنفسه وتم الأخذ بهذه المداخلات.

أضاف السيد دانيال فريفلد بأنه يؤيد ما قيل عن عدم نسب الفضل لمجلس الإدارة ، وعمل على تدمير العلامة التجارية لأريج وأن جميع النتائج التي تضعها هناك لم تنجح في استئناف أعمال التأمين.

أفاد السيد ابراهيم العامري بأن المصاريف التشغيلية عالية جداً بينما الشركة في طور تصفية المحفظة التأمينية. وكان رد السيد الرئيس بأنه تم أخذ هذه الملاحظة والتي تقدم بها مساهمون آخرون أيضاً وسيعمل مجلس الإدارة على دراسة هذا الأمر.

أفاد السيد الرئيس عن التغيير في أعضاء مجلس الإدارة وفقاً لما تم نشره مسبقاً، حيث أفاد بدخول عضو مجلس الإدارة الجديد السيد عبدالرحمن الباكر المعيّن من قبل شركة الخليج للتأمين المحدودة ليحل محل العضو السابق السيد محمد السويدي والذي كان يمثل جهاز الإمارات للإستثمار، وعليه سيتم تفويض مجلس الإدارة لتعيين من يراه المجلس مناسباً وفقا لمتطلبات وزارة الصناعة والتجارة وذلك لتسجيل التغيير المطلوب بإضافة السيد عبدالرحمن الباكر وإلغاء عضوية السيد محمد السويدي.

أخذت الجمعية العامة العادية علماً بالموضوع دون إبداء أي ملاحظات وتخويل مجلس الإدارة لتعيين من يراه مناسباً لإجراء التغييرات اللازمة في سجل أعضاء مجلس الإدارة لدى وزارة الصناعة والتجارة.

فيما يتعلق بالبنود من ١٢ إلى ١٩، بيّن السيد الرئيس أنه تم طلب إدراج هذه البنود ضمن جدول الأعمال من قبل المساهم الجديد شركة الخليج للتأمين المحدودة الّذي تم إبلاغ المساهمين بدخوله مساهماً في رأسمال الشركة بنسبة ١٣,٨٪ . وكما لاحظتم فإنه تم نشر جدول أعمال معدل قبل يوم واحد اجتماع الجمعية العمومية بناء طلب المساهم الجديد وبأمر من مصرف البحرين المركزي للشركة. ونحن في مجلس الإدارة نرحب بالمشاركات الفاعلة من المساهمين وهدفنا جميعاً مصلحة الشركة والمساهمين والموظفين والعملاء، ولكن وفي ذات الوقت لا يجب أن تصدر الأحكام جزافاً بل يجب أن تكون المقترحات والبنود مدروسة وتقدم إلى الجمعية مكتملة الأركان ومغطاة من الجوانب الفنية والمالية والقانونية ومتوافقة مع تشريعات مصرف البحرين المركزي ووزارة الصناعة والتجارة. وأضاف أن كل هذه البنود تتطلب المعرفة الدقيقة بالجوانب التشريعية ومجلد التوجيهات الصادرة من مصرف البحرين المركزي ونحن نرى أن هذه الأمور لها جهات مختصة ولا تتحمل جمعيتكم العمومية عبئها خصوصاً أنها غير مكتملة الأركان وتقتصر على كلمات أنشائية غير مدعمة بدراسة فنية أو أثر مالي ضمنت في اجتماعكم هذا قبل يوم واحد من الاجتماع ولم يتمكن كثير منكم من مراجعتها مع موكليهم وخصوصاً الحاضرين بالوكالة، لذا نطلب من جمعيتكم الموقرة تكليف مجلس الإدارة دراسة البنود من ١٢ إلى ١٩ مع الجهات الرقابية والبت فيها وخصوصاً أن صاحب هذه المقترحات هو ممثل في مجلس الإدارة. وعليه نطلب من المساهمين الكرام الموافقة على تخويل مجلس الإدارة دراسة ومناقشة هذه البنود مع الجهات الرقابية المعنية.

طلبت السيدة مريم المحروس بعض الوقت لمناقشة الأمر بين المصرف وممثل وزارة الصناعة والتجارة في جلسة مغلقة بعيداً عن مسامع المساهمين.

أفاد السيد أشرف عبالرزاق بأنه لا يمكن لمجلس الإدارة أن يرد على هذه البنود ويقترح مراجعتها من قبل جهه مستقلة.

أفاد السيد دانيال فريفلد بأنه يمكن الموافقة على تأجيل البت في البنود من ١٢ إلى ١٩ بشرط أن يتم تعليق الموافقة التي أصدرت قبل قليل على البند المتعلق بتوزيع الأرباح.

طلب السيد الرئيس إنتظار عودة ممثلي الجهات الرقابية الذين خرجوا فجأة إ كي نستأنف الاجتماع.

بعد عودة الجهات الرقابية إلى قاعة الإجتماع أفاد السيد علي العلوي ممثل وزارة الصناعة والتجارة، أنه بخصوص طلبكم تأجيل البنود للنقاش مع الجهات الرقابية فنود أن ننوه أنه وفقاً للمادة ٢٠٧ من قانون الشركات التجارية البحريني، فإن طلب المساهم إضافة بنود جديدة في جدول الأعمال تم خلال المدة القانونية، وأن المادة المذكورة تلزم أن يتم النقاش في البنود، كما أنه وفقا للفقرة (ب) من نفس المادة فإنه إذا تبين اثناء المناقشة عدم كفاية المعلومات يتعيّن تأجيل الاجتماع لمدة ١٠ أيام عمل على الأكثراذا طلب ذلك مساهموا الشركة الذين يملكون ربع رأس المال على الأقل. وعليه يلزم مناقشة البنود بند بند واذا لزم يمكن تأجيل النقاش فيها لاجتماع آخر لعدم كفاية المعلومات.

أفاد السيد الرئيس بأن البنود الإضافية تم تقديمها مجتمعة وعلى هذا الأساس اقترح الرئيس على الجمعية مناقشة أن تحال إلى مجلس الإدارة للمراجعة ومن ثم تقدم إلى الجمعية العمومية للمناقشة. وكان رد السيدة مريم المحروس من مصرف البحرين المركزي أن هذا يعتبر مخالفاً للقانون ويلزم مناقشة كل بند على حده كما أفاد السيد على العلوي ممثل وزارة الصناعة والتجارة فإن كل المواد تتم مناقشتها في الجمعية إلا اذا طلب ربع الحاضرين تأجيلها بسبب عدم كفاية المعلومات.

قدم السيد نائب رئيس مجلس الإدارة مداخلته أننا نود أن نوضح للسادة المساهمين والمصرف أن بمجرد طلب مساهم إدراج هذه البنود في جدول الأعمال قبل يوم واحد من إجتماع الجمعية العمومية لا يعني أن ما قدمه من معلومات تعد صحيحة فهذا يلزم اثباته وعليه تأتي التبعات، وكما ترون أن ممثل المساهم ظل يقدم اعتراضاته عل كل بنود جدول الأعمال من دون أي إثبات وكنا نود من المصرف التأكد من صحة هذه المعلومات قبل أن تدرج.

أفاد السيد محمد الشحي ممثل الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية ومصرف الامارات للتنمية بأن البنود الأضافية وصلت متأخرة وهذا يلزم مناقشتها مع الجهات التي نمثلها لاتخاذ القرار حيالها حيث أنني أمثل جهات سيادية لم ترى او تناقش هذه البنود وأنها أدرجت بينما نحن في الطائرة في طريقنا الى البحرين. وبينما الحديث معي أتفق مع كل المتحدثين الذين سبقوني بأن الشركة لديها ملاءة مالية أكثر من حاجتها لذا يجب دراسة تخفيض رأس المال ورد الأموال للمساهمين.

أفاد السيد ابراهيم العامري بأن البنود الإضافية وصلت متأخرة فكيف لنا أن نناقش موضوع دون الحصول على معلومات كافية، ونطلب من المصرف أن يدقق عليها قبل إدراج البنود في إجتماعنا.

أفاد السيد أحمد الحراري ممثل مصرف ليبيا المركزي أنه أيضاً أستلم نسخة من البنود الجديدة بعد وصوله البحرين وبناء على تواصله مع الجهة التي يمثلها في ليبيا فهذه البنود تحتاج إلى دراسة وآلية قانونية، حيث يلزم وفقاً لإجراءات مصرف ليبيا المركزي مراجعة هذه الأمور من قبل لجان مالية وقانونية للبت في الموضوع فالمصرف الليبي يخضع لهيئة المراقبة المحاسبية.

أفاد السيد أشرف عبدالرزاق أنه يرى العمل بالحق القانوني وهو إعطاء الوقت لمراجعة هذه الأعمال بناء على موافقة ٢٥٪ من أصوات المساهمين، على أن يتم تشكيل لجنة مستقلة بعيداً عن الأعضاء الذين تم الإشارة إليهم لعمل هذه الدراسة.

قدم السيد دانيال فريفلد اعتراضة على جدول الأعمال رقم ٥ بخصوص توزيع الأرباح النقدية على المساهمين في حال تم تأجيل مراجعة البنود من ١٢ إلى ١٩.

قدم السيد حسام الدين حافظ تأييده لمقترح تأجيل مراجعة البنود.

قدمت السيدة مريم عبدالوهاب الكندري ممثلة الهيئة العامة للاستثمار – الكويت أيضاً بطلبها تأجيل بنود الاجتماع من ١٢ إلى ١٩ للمراجعة.

طلب السيد أشرف عبدالرزاق على تعيين لجنة مستقلة وعرض المعلومات بشكل واضح ودراستها وتحديد ماهو من إختصاص الجمعية العمومية وما هو من إختصاص الجهات الرقابية

توقف الأجتماع لمدة ١٠ دقائق أخرى لفرز الأصوات من قبل مسجلي الأسهم بالتنسيق مع وزارة الصناعة والتجارة، وبعد استئناف الاجتماع، قدم السيد الرئيس توضيحا أن تشكيل مجلس الإدارة تم بموافقة مصرف البحرين المركزي وأنه عند ترشحه لعضوية المجلس قدم الاستمارة رقم ٣ والتي تتضمن معلومات عن أي ملكية للأسهم في الشركة وأكد أنه لا يملك اية اسهم في الشركة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة و أنه لا يمثل أي جهات تمتلك حصة ٥٪ أو ١٠٪ في الشركة، وبناء على موافقة المصرف آنذاك تم تقديم الترشيحات إلى المساهمين للتصويت على الأعضاء وتم إنتخابهم.

أعلن السيد الرئيس عن نتيجة التصويت على تأجيل النقاش في البنود من ١٢ حتى ١٩ وفقاً لمسجلي الأسهم وهي ٥٢,٠١٪ إلى اجتماع آخر يُعقد خلال عشرة أيام عمل على الأكثر.

أفاد السيد علي العلوي بتوافر النسبة لتأجيل المناقشة، وعلى الشركة عقد اجتماع خلال ١٠ أيام عمل بالإعلان للمساهمين من أجل مناقشة هذه البنود، ومسئولية الشركة الآن هو عقد الاجتماع القادم للجمعية لمناقشة هذه البنود، والذي يعطي المساهمين الوقت الكافي لمناقشه البنود مع الجهات التي تمثلها وطلب أي توضيح وفقاً لهذه البنود لأخذ القرار المناسب.

أفادت السيدة إلهام طالب ممثلة مصرف البحرين المركزي أنه وفقاً لتأجيل النقاش في البنود، فإن من ضمنها البند ١٩ المتعلّق بتأجيل أي قرار قد يؤثر بشكل جسيم على مستقبل الشركة حتى يتم التعامل مع جميع الأمور المذكورة أعلاه. وعليه فإن توزيع الأرباح في نظر المساهم الذي طلب إدراج هذا البند ممكن أن يؤثر بشكل جسيم على مستقبل الشركة، فيلزم تأجيله مع البنود المؤجلة الأخرى، حيث ان الأمور ستصبح أكثر وضوحاً للمساهمين لإبداء تصويتهم على بند توزيع الأرباح.

وكان رد السيد الرئيس أنه تم الانتهاء من التصويت على هذا البند من قبل المساهمين ولا يمكن الرجوع عنه في هذه المرحلة، فقد وافق عليه معظم المساهمين ولا يمكن ترجيح كفة المساهم المالك لـ١٣,٨٪ مقابل الأغلبية التي تملك النسبة المتبقية والحاضرة في الإجتماع.

ردّت السيدة إلهام طالب بأن الجهات الرقابية دورها حماية حقوق المساهمين حتى لو كان المساهم يملك ١٪. وحيث أن من طلب إضافة هذا البند لديه معلومات حيث قام بناء عليه طلب إضافتها في بنود الجمعية فمن المناسب أن يتم تأجيل التصويت على بند توزيع الأرباح لحين المناقشة في البنود الإضافية.

بعد المداولة من قبل بعض المساهمين، اقترحت السيدة إلهام طالب بالتصويت على تأجيل البند المتعلّق بتوزيع الأرباح بعد ما تبيّن أثناء مناقشة تأجيل البنود من ١٢ حتى ١٩.

بناء على موافقة الأغلبية الساحقة من المساهمين الحاضرين (باستثناء ممثل شركة الخليج للتأمين المحدودة والتي مقرها جزر الكايمان)، أعلن الرئيس قرار الجمعية بعدم تأجيل البند المتعلق بتوزيع الأرباح، في حين أنه سيتم تأجيل البنود من ١٢ إلى ١٩ إلى الاجتماع الأخر ليعقد خلال ١٠ أيام عمل.

وفي ختام الاجتماع شكر السيد الرئيس جميع الحضور والمشاركين في الاجتماع. وبهذا اختتمت الجمعية العمومية العادية اجتماعها في تمام الساعة ٢:٣٠ بعد الظهر.

السيد سعيد محمد البحار
رئيس مجلس الإدارة

السيد عبدالرضا عبدالحميد
أمين السر الجمعية العمومية